مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.708

15 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس الموافق ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في الساعة ١٠ صباحاً

الرئيس: السيد أنطونيو دي ايكازا (المكسيك)

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

وانه لشرف مزدوج لي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتحدث هنا للمرة الأولى باعتباري رئيساً لوفد المكسيك. وأنا أدرك أن هذا الشرف المزدوج يجلب معه مسؤولية مزدوجة.

فمن ناحية ينتظر المجتمع الدولي تدابير ملموسة من هذه الهيئة في العام الذي نحتفل فيه بمرور أول نصف قرن على الأمم المتحدة والعيد الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الأخيرة. وهذا يلزمنا ببذل مزيد من الجهود لكي نكشف عن عزمنا السياسي وقدرتنا على الوصول الى اتفاقات عامة لتنظيم المهام التي تدخل في اختصاصنا والوفاء بها.

ومن الناحية الأخرى اعتبرت المكسيك دائماً نزع السلاح موضوعاً له أولويته في سياستنا الخارجية، وفي هذا المحفل عزز مكسيكيون بارزون باقتدار أفضل مصالح المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أشير باعتزاز الى أسماء ليوس باديلا نيرفو وأنطونيو غوميز روبليدو وألفونسو غارسيا روبليس، وأن أتقدم لسلفي السفير ميجويل مارين بوش بما يستحق من تقدير. وتقرر خطة التنمية الوطنية لفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ التي قدمها الرئيس ارنستو زيديللو الى كونغرس الاتحاد، بمقتضى أحكام دستور الجمهورية، أن "تعزيز السلم من حولنا وفي أنحاء العالم الأخرى هو تحقيق لمبدأ وأداة للتنمية الوطنية في آن واحد. ويفترض السلم الاحترام والتسامح بين الدول القومية، والالتزام بالقانون الدولي، والاستعداد لتنفيذ الالتزامات المقطوعة. ومن ثم تعتبر المكسيك أن من المهم أن تشارك في عمليات إرساء السلام من خلال الحوار، والتوصل الى توافق واسع وقابل للبقاء حول نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والتقليدية، ومكافحة صفقات الأسلحة غير المشروعة".

وأود أن أعبر عن تقدير وفدنا للطريقة التي أدار بها السفير دون نانجيرا، الممثل الدائم لكينيا، أعمالنا في الشهور الأخيرة، ونحن نشكر له اسهامه القيّم. كما أود أن أشكر كل الزملاء الموقرين الذين رحبوا بي هنا.

وإني لعلى ثقة من أن على المؤتمر أن يكون على مستوى الآمال التي يعلقها عليه المجتمع الدولي. والطريق الى نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف معروف: تقاسم الأهداف، والتفاهم حول الأولويات، وأطر وجداول زمنية للمناقشات، وبالطبع التعاون مع الرئيس. وفيما يتعلق بالأهداف فإننا جميعاً نتقاسم هدف القضاء على الأسلحة النووية، والتوصل الى معاهدة بشأن نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية محكمة وفعالة. وبالنسبة للتفاهم فإن لدينا جدول أعمال وقواعد اجراءات ومقررات عن تنظيم العمل اعتمدت في أوائل العام. وقد حان الوقت لكي نرتفع عن الخلافات التي حالت بيننا وبين تنفيذ برنامجنا، ونستجيب للثقة التي قلدنا إياها المجتمع الدولي. أما عن الرئاسة فأود أن أشكركم مقدماً على ما ستبدونه من صبر علي كشخص غادر هذا المحفل منذ نحو ثلث قرن. وقد تكون هذه فترة طويلة في حياة أي انسان، لكن من المؤسف أنها ليست بالطويلة بالنسبة لنزع السلاح. وأعد من جانبي بأن أبذل أقصى جهودي.

وقد يكون من المناسب كذلك أن نلبي تطلعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو هذا المؤتمر كل عام الى التوصل بالمفاوضات الى اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية، والى أن ينظر في ملاءمة إنشاء لجنة مخصصة تبدأ المفاوضات الرئيسية التي طلب منا الاضطلاع بها. وفي هذا الاتجاه نفسه يود وفدنا أن يكرر النداء الذي وجهه في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن توقف كل انتاج لهذه الأسلحة في إطار حظر يمكن التحقق منه فعلاً.

وعدم انتشار الأسلحة النووية قضية حظيت باهتمام المجتمع الدولي في الشهور الأخيرة. وترتبط نتائج مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ارتباطاً وثيقاً بعمل مؤتمر نزع السلاح، ولها أثر كبير على جدول أعمالنا. فاليوم أكثر من أي وقت مضى، ينبغي ايلاء اعتبار في جدول أعمال المؤتمر لكل جوانب عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ سيتيح ذلك فرصة لاستمرار هذه الممارسة، والتحرك نحو دعم نظام حقيقي لعدم الانتشار، واسع النطاق في أهدافه، ولا تمييزي في جوهره، وعالمي في آثاره. وقد تحدث خوزيه أنجيل جوريا وزير خارجية المكسيك أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد وعرض العناصر الرئيسية لاسهامنا. وذكر أن المكسيك قدمت برهانا أكيدا على التزامها بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم أكد كذلك ضرورة أن تتعهد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية بدقة وبشكل محدد بالهدف المشترك وهو القضاء عليها. وقال إن المكسيك أكدت كذلك ضرورة وقف وقلب سباق التسلح النووي عن طريق الاتفاق على تدابير محددة، تبدأ بالوقف الكامل للتجارب النووية.

وقرر مؤتمر الاستعراض والتمديد لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ أن يعتمد في الوقت نفسه ودون تصويت مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تشمل برنامج عمل، وتعزيز عملية استعراض المعاهدة وتمديد صلاحيتها الى أجل غير مسمى. ومن الواضح أن صلاحية معاهدة ما الى أجل غير مسمى يعني أن الحقوق والالتزامات التي ارتبطت بها الأطراف لا تنقضي في موعد محدد. ولا يعني هذا بالطبع، كما يبدو لي أنني سمعت، أن المعاهدة أصبحت دائمة وأبدية، فقليلة هي الأشياء الدائمة والأبدية في الطبيعة أو في الحياة، وليس من بينها بالتأكيد صك يعتبر خطوة نحو هدف أوسع، ويخضع لتقييم دوري، ويمكن فسخه. وستكون المعاهدة فعالة بقدر وفاء كل الأطراف بالتزاماتها. ويعطي المجتمع الدولي أولوية لعدم الانتشار الحقيقي - وبعبارة أخرى لوضع لا تكون فيه ثمة زيادة في نشر الأسلحة النووية أو في الترسانات القائمة، وتتوقف فيه المنافسة على تحسينها نوعيا. ومنع الانتشار الحقيقي خطوة أولى لا غنى عنها في سبيل نزع السلاح النووي، والقضاء على هذه الأسلحة التي يشكل مجرد وجودها خطر على بقاء البشرية ذاته. وإذا كانت حكومتنا قد شاركت في تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى فذلك لأنها أدركت أن هذا القرار يرتبط بقرار تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع الأسلحة النووية، عن طريق برنامج العمل وعلى أساس المبادئ التي اتفق عليها بهذه المناسبة. وكنا على ثقة، وكذلك المجتمع الدولي، من أن القرارات التي اتخذت في المؤتمر يمكن أن تحفز جهودنا لبلوغ غاياتنا المشتركة، ولكن على عكس ما توقعنا لم يتوصل مؤتمر معاهدة حظر الانتشار الى توافق الآراء اللازم لاعتماد اعلان. كما أثبتت دورة لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح التي عقدت عقب مؤتمر معاهدة عدم الانتشار مباشرة عجزها عن التوصل الى توافق للآراء، ويبدو أننا في هذا المؤتمر غارقون في مسائل اجرائية.

ومن الواضح أن تمديد معاهدة حظر الانتشار الى أجل غير مسمى لم يكن له الأثر الايجابي الذي توقعناه. فما كاد المؤتمر ينتهي حتى قامت دولة نووية بإجراء تجربة نووية جديدة، وأعلنت أخرى منذ قليل عزمها على اجراء ثماني تجارب اضافية في الشهور القادمة. وتجاهلت الدولتان الدعوة الى انهاء التجارب

النووية كأساس ضروري لتوفير جو يمكن أن يؤدي الى ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية قبل انتهاء عام ١٩٩٦، وهو ما كان بلا شك من أهم انجازات المؤتمر. ومن ثم فإننا مرة أخرى نحث الصين وفرنسا على الالتزام بوقف التجارب النووية لأن اجراء مزيد من التجارب سيثير بلا شك قلقاً له ما يبرره في بلدان جنوب المحيط الهادئ وفي كل البلدان عموماً.

إن هذه المصاعب والأحداث التي نأسف لها مخيبة للآمال، لكنها لا تغير من حقيقة أن الساحة الدولية الحالية مواتية للغاية لتعزيز غايات نزع السلاح، وليس تحقيق الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا سوى مسألة إرادة سياسية. ومن أبرز هذه الأهداف عقد معاهدة للحظر النووي الشامل. وقد بدأت المفاوضات في أوائل عام ١٩٩٤، وعلينا أن نضع العناصر الأساسية للمعاهدة. ويمكننا النص المتداول من التعبير بصورة أيسر عن الارادة السياسية التي تدفعنا جميعاً الى ابرام هذه المعاهدة بنجاح وسرعة. وايجاد حل لمسألة نطاق المعاهدة أمر عاجل. ومن الواضح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي، كما يشير اسمها، أن تحظر التجارب النووية تماماً. وقد حققنا بعض التقدم أثناء دورة الربيع، وينبغي أن نتوصل الى اتفاقات تؤدي الى الحظر الكامل لكل التجارب النووية أيا كان الهدف الذي يدعى اجراؤها من أجله. وبالنسبة لسريان المعاهدة فربما كانت صيغة بسيطة كالصيغة التي استخدمت في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتيح أفضل فرصة للاتفاق. وما زالت القرارات الرئيسية بشأن نظام التحقق معلقة، ولا تزال هناك اختلافات كبيرة في الرأي بشأن تقاسم التكاليف والدور الذي سيكون للمنظمة في تحديد وقوع انتهاك ممكن. وتلك قرارات سياسية تدخل في سلطتنا. وقد اكتفيت بالاشارة الى بعض أهم المشاكل التي علينا أن نحلها إذا أردنا أداء مهمتنا. وأود أن أدعو هنا الى مضاعفة جهودنا لعقد اتفاقية حظر التجارب الشامل هذا العام، وأن أعرب عن شكري للسفير لود ديمبنسكي رئيس اللجنة المخصصة وللسفير لارس نوربيرج رئيس الفريق العامل المعني بالتحقق وللسفير جاب راميكر رئيس الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية.

ومن الالتزامات الأخرى التي ارتبط بها أثناء مؤتمر الاستعراض والتمديد البدء العاجل والانهاء السريع للمفاوضات بشأن اتفاقية غير تمييزية ومطبقة عالمياً لحظر انتاج المواد الانشطارية للاستخدام العكسري. وكانت هذه إحدى القضايا الرئيسية أثناء المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما كانت عنصراً هاماً في كثير من قرارات الجمعية العامة. ومن المهم لغاية أن تبدأ اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر العمل فوراً في إطار البند ٢ من جدول الأعمال وعلى أساس الوثيقة CD/1299 المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس من العام الحالي.

وأخيراً أود أن أشير الى مسألة إعادة انشاء الهيئات المساعدة الأخرى للمؤتمر. فنحن نلتزم باعتماد تدابير لنؤمن الدول غير النووية، من خلال صك ملزم قانوناً، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وقد قدمت المكسيك اقتراحاً أثناء مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار بوضع بروتوكول ملحق بالاتفاقية يجعل ضمانات الأمن السلبي عالمية. وبالمثل قدمنا مع عديد من بلدان مجموعة الـ ٢١ مشروع بروتوكول هنا. وينبغي أن نكفل عدم استخدام الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية ولصالح البشرية كلها. وينبغي للجنة المعنية أن تستأنف عملها بأسرع ما يمكن. وأخيراً فإننا نتفق جميعاً على أن توسيع المؤتمر وجدول أعماله في حاجة الى مقررات عاجلة، وسأبدأ المشاورات في الأيام القليلة القادمة بغية التغلب على المصاعب في عملنا التنظيمي.

إن الجو الدولي الآن موات لتعزيز أهداف نزع السلاح. وينبغي بذل كل جهد للتوصل على توافق للآراء يمكننا من الاستفادة من الفرص التي يتيحها جو التعاون الذي بدأ في أوائل هذا العقد. وعلينا أن نسعى الى التوصل الى توافق الآراء الآن بالتحديد حيث يبدو خطر الحرب النووية أكثر بعداً. وينبغي أن نبني فوق اساس أدنى يمكن أن يكون هو مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها الذي تم الاتفاق عليها مؤخرا بين عدد كبير من الدول. وينبغي أن نبدأ بتحقيق التدابير العملية التي تسمح بها الظروف، والتي ستقربنا أكثر من الهدف المشترك وهو: القضاء على الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وأمامي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو فرنسا والجمهورية الكورية ونيوزيلندا واستراليا وشيلي وكندا والسويد والنرويج وايرلندا وبلجيكا.

السير ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس اسمحوا لي أولاً أن أرحب بكم بيننا، وأن أتمنى لكم بحرارة كل نجاح في رسالتكم الهامة هنا في جنيف. وقد حرص بلدكم دائما على أن يمثله هنا أشخاص متميزون، وكان سلفكم، صديقنا السفير ميجويل مارين بوش، آخر مثل على ذلك، ويسرنا أن هذا التقليد قد استمر باختياركم. كما أود أن أهنئكم بتولي رئاسة المؤتمر في نقطة بالغة الأهمية من عمله. وأود كذلك أن أحيي الجهود التي بذلها سلفكم السفير دون نانجيرا ممثل كينيا. وأخيراً أود أن أبدي ترحيبي بزملائنا الجدد السفير منير أكرم من باكستان والسفير آغوس تارميدزي من اندونيسيا والسفير سيلسو لافر من البرازيل.

لقد أعلن رئيس الجمهورية منذ آونة قليلة أن فرنسا ستجري سلسلة أخيرة من التجارب النووية. وينبغي النظر الى هذا القرار على ضوء الاعتبارات التالية.

أولاً أن القرار قد اتـُخذ لأنه كان ضرورياً، فقد أوقفت فرنسا تجاربها في نيسان/أبريل ١٩٩٢، أي قبل استكمال التجارب التي كان يمكن أن تمكننا من انهائها على الدوام، ومن ثم فإن فرنسا مجبرة على إجراء حملة تجارب أخيرة لكي تكون قادرة بوجه خاص على أن تبدأ بحزم سياسة استخدام المحاكاة في ضمان سلامة أسلحتها وامكانية الاعتماد عليها. وقد تعهدت فرنسا بإنهاء تجاربها بشكل دائم بحلول يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، وبذا ستصبح في وضع يمكنها من المشاركة قبل نهاية عام ١٩٩٦ في عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وفقا للأهداف التي وضعها المجتمع الدولي نصب عينيه.

وثانيا لم يكن القرار مفاجأة، ففي اليوم الذي بدأت فيه مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب أوضحنا بجلاء أننا نبقي خيار استئناف التجارب مفتوحا، وأنا نفسي قلت في هذه القاعة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ إننا "لم نوافق أبدا على الربط بين مواصلة الوقف الحالي للتجارب والتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل"، وأضفت أنه "بالنسبة لنا ليس ثمة تناقض بين امكان استئناف التجارب ومشاركتنا في المفاوضات". وقد أكد هذا الموقف ثانية دون لبس منذ ذلك الحين.

وثالثا فإن القرار يتسق مع التزاماتنا ومسؤولياتنا في مجال عدم الانتشار. ولعلي أذكركم بأنه لا يوجد نص دولي يفرض التزاماً قاطعاً بوقف التجارب في المرحلة الحالية. ومن الناحية الأخرى، وكما نعرف جميعاً، فإن اعلان المبادئ والأهداف الذي اعتمد في نهاية مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار في ١١ أيار/مايو الماضي، يوحي حسب تعبيره "بأقصى ضبط للنفس" الى حين بدء نفاذ معاهدة شاملة لحظر

التجارب. وتحترم فرنسا هذا القيد. وستكون هذه آخر سلسلة من التجارب. وستكون محدودة في العدد (ثمانية في مجموعها)، ومحدودة في الزمن (من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الى أيار/مايو ١٩٩٦ على الأكثر). وبالطبع فإنها ستجري كسابقاتها مع توفير أشد ظروف السلامة وحماية البيئة.

ورابعا فإن القرار يؤكد التزامنا بالتفاوض من أجل معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، فالهدف من هذه السلسلة الأخيرة من التجارب هو بالتحديد تمكيننا من انهاء تجاربنا بشكل دائم وفقاً لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فدون استئناف تجاربنا لن نكون في وضع يسمح لنا بالالتزام بهذه المعاهدة في ١٩٩٦. وهكذا فإن القرار الذي اتخذناه يرمي الى تمكيننا من الالتزام بالجدول المبين في اعلان المبادئ والأهداف الذي اعتمد في ذات الوقت الذي تقرر فيه تمديد معاهدة حظر الانتشار الى أجل غير مسمى. وغني عن البيان أن التزام فرنسا بالاشتراك في عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب قبل انتهاء عام ١٩٩٦ التزام أساسي: فلن يكون لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية معنى إلا إذا التزمت بها الدول النووية الخمس.

وخامسا وأخيراً فإن القرار لا يؤثر بأي حال على استعدادنا للاسهام في نزع السلاح، فلفرنسا باعتبارها دولة نووية هدف أساسي هو الحفاظ على مصداقية قدراتها على الردع، التي تدعم أمنها واستقلالها. وستستمر في تحمل هذه المسؤولية. وفي الوقت نفسه فإن من واجب فرنسا أن تشارك في الحركة نحو نزع السلاح. وفي هذا الصدد فإن طبيعة سلسلة التجارب وأغراضها النهائية تبين بجلاء أن فرنسا لا تعتزم تصميم أنواع جديدة من الأسلحة ولا زيادة عدد ومدى أسلحتها القائمة، ولا استحداث أسلحة صغيرة، أو تعديل دور الأسلحة النووية في مبدئها الدفاعي. وقد كان الان جوبيه رئيس وزرائنا الذي تحدث أمام الجمعية الوطنية بالأمس، ١٤ حزيران/يونيه، قاطعاً في هذه النقاط، فهذه السلسلة الأخيرة من التجارب تندرج كلية في استراتيجيتنا الدائمة للردع، التي تستبعد الحرب النووية ولا تسعى إلا الى منع الحرب. وستظل هذه الاستراتيجية دفاعية تماماً، وسنبقى على وسائلنا عند مستوى الكفاية بدقة.

وقد قال الان جوبيه رئيس الوزراء أمام البرلمان الفرنسي وهو يقدم برنامج حكومته في ٢٣ أيار/مايو الماضي "إن واجبنا هو أن نكفل مصداقية وفعالية ردعنا في كل الظروف مع الحفاظ على هدف عقد معاهدة حظر التجارب بحلول نهاية عام ١٩٩٦. ويعتزم بلدنا أن يسهم كل الاسهام في مكافحة الانتشار، وهو ما شهد به مؤخراً تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي الى أجل غير مسمى". وهذا هو المعنى الكامن خلف القرار الذي اعتمده رئيس الجمهورية منذ فترة قصيرة.

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر ممثل فرنسا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرفيعة التي وجهها الى الرئاسة.

السيد هو (جمهورية كوريا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم أحر التهاني على توليكم الرئاسة. ووفدنا على ثقة من تحقيق نتائج ايجابية في ظل قيادتكم وتوجيهكم.

وقد طلبت الكلمة اليوم لأعرض موقف حكومتي من القضايا المرتبطة بالتسلح النووي. وفي المقام الأول ترحب حكومة الجمهورية الكورية بقرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى الذي اعتمد في نيويورك في الشهر الماضي. وترى حكومتنا أن هذا القرار يعد نجاحا كبيرا، فقد ابدت كل البلدان المحبة للسلام تجانسا منسقا في إضفاء صفة الدوام على معيار قانوني ملزم بلا مشروعية زيادة انتشار الأسلحة النووية في أي ظروف سواء كانت أفقية أو رأسية. ونحن نؤمن بأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى سيعزز دورها ووضعيتها باعتبارها معيارا دوليا لعدم الانتشار. والواقع أن ممارسة الضغط الدولي وتوقيع عقوبات على أي دولة لا تمتثل لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة سيصبح أكثر مشروعية بمزيد من المبررات المدعومة.

ويرى وفدنا أن المهمة الأكثر أهمية في هذه المرحلة هي مواصلة التحرك بعزم نحو التحقيق الكامل والتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية. وفي هذا الصدد ترى حكومتنا أن من الضروري تكريس أقصى جهودنا لتنفيذ القرارات بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" وبشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة". ومن الضروري لتحقيق أقصى فائدة من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى أن نبين في المقام الأول عزمنا القوي على تنفيذ هذه القرارات بحسن نية. ولمؤتمر نزع السلاح دور هام في هذا باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح. وجانب هام من تدابير متابعة التنفيذ الفعال للمعاهدة لا بد من تناوله بشكل عاجل في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتعرض وثيقة مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح العناصر الرئيسية لتدابير المتابعة على النحو التالي: (أ) استكمال مؤتمر نزع السلاح للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦؛ (ب) البدء العاجل والانتهاء السريع لمفاوضات التخفيض؛ (ج) مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية بعزم جهودها المنظمة والتدريجية لتخفيض الأسلحة النووية عالميا بهدف نهائي هو القضاء على هذه الأسلحة.

وتؤمن حكومتنا ايمانا قاطعا بأن سرعة ابرام معاهدة حظر شامل للأسلحة النووية ستسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي تحقيق تقدم كبير في مجالات نزع السلاح. ونظرا لذلك فإن الاسراع بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ سيمثل خطوة في جهود تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار في العقود القادمة. وفي هذا الصدد يود وفدنا أن يعبر مرة أخرى عن تقديره للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وفرقها العاملة المساعدة لجهودها التي لا تكل في وضع الصورة الثانية للنص المتداول للمعاهدة المقبلة (CD/NTB/WP.235) أثناء الدورة الأولى هذا العام. وأرجو أن تستمر هذه الجهود بنفس المعدل السابق إلى حين الانتهاء إلى عقد المعاهدة.

وقد أكد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة حظر الانتشار أن على الدول النووية أن تتحلى بأكبر قدر من ضبط النفس إلى حين بدء سريان معاهدة حظر شامل للتجارب، فأي تجارب نووية في هذه المرحلة يمكن أن تنتكس بالمفاوضات الجارية لحظر التجارب. وإني لأبدي أسفي الشديد للعودة الأخيرة إلى تجربة الانفجار النووي وللتجارب المقترحة. وتهيب حكومة الجمهورية الكورية بكل الدول النووية أن تمتنع عن التجارب وتضاعف جهودها لتعزيز تدابير منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بقضايا التخفيض أود أن أعبر عن تقديري للوفد الكندي بقيادة السفير شانون على جهودهم المخلصة للتوصل إلى توافق للآراء في آذار/مارس الماضي حول اختصاص اللجنة المخصصة للمفاوضات، الذي يستند إلى القرار 84/75L للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإذ يأخذ وفدنا في الاعتبار أن من المنتظر أن تلعب معاهدة التخفيض دورا هاما في زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي فإنه على استعداد لأن يقدم دعمه الكامل لنجاح المفاوضات بشأن المعاهدة في الشهور القادمة، على أمل أن تبدأ مفاوضات التخفيض بأسرع ما يمكن أثناء هذه الدورة.

أما عن جهودنا لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار فإن وفدنا يرى أن تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أمر هام كذلك للتطور المقبل لهذا النظام. وفي هذا الصدد ينبغي تعزيز الشفافية والقابلية للحساب في ضوابط التصدير المتصلة بالطاقة النووية، مما يؤدي إلى فرص أكبر للاستخدامات السلمية لهذه الطاقة.

ويعد نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية عنصرا اساسيا في ضمان السلم والأمن في شمال شرق آسيا. وقد أصدرت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بلاغا صحفيا مشتركا في كوالا لمبور في ١٣ حزيران/يونيه بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات لتنفيذ الاطار المتفق عليه في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. واتفقا على المبادئ الرئيسية لتزويد الشمال بمفاعلات المياه الخفيفة. وتعتبر حكومتنا اتفاق كوالا لامبور خطوة لها دلالتها نحو حل القضية النووية لكوريا الشمالية، نظرا لأن الاتفاق أرسى الأساس لتنفيذ مشاريع مفاعلات المياه الخفيفة. ووفقا للاتفاق ستزود مؤسسة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية الشمال بمفاعلات المياه الخفيفة على أساس تسليم المفتاح. ومن هنا تؤيد الحكومة الكورية الاتفاق مدركة أن سرعة استئناف الحوار بين كوريا الجنوبية والشمالية أمر لا غنى عنه لاستكمال حل قضية كوريا الشمالية النووية كما ورد في الاطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية الذي وقع في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن نؤمن تماما بأن نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية سيؤدي إلى حد كبير إلى إقرار السلم والأمن في شمال شرق آسيا بأسره. وفي هذا الصدد فإننا نحث كوريا الشمالية على أن تتقدم إلى الحوار بين الشمال والجنوب بأسرع ما يمكن، من أجل تنفيذ إعلان عام ١٩٩١ المشترك بشأن نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أتناول قضية توسيع مؤتمر نزع السلاح. ويؤمن وفدنا بأن علينا الآن أن نركز جهودنا على وضع صيغة يمكن بها حل مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح دون تسويف. لقد تم التوصل إلى قرار بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وينبغي أن تكون المهام المتبقية أمامنا هي مضاعفة وعولمة وتنشيط جهودنا المشتركة لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار في القرن القادم. وعلينا أن نتصرف بسرعة قبل أن تفوت الفرصة. ومما يؤسف له للغاية أنه منذ عدم اعتماد تقرير أوسوليفان عن هذه القضية في آب/أغسطس ١٩٩٣ لم نشهد جهودا ملموسة من جانب الدول الأعضاء للتوصل إلى حل للوضع المتجمد لهذه القضية. لقد تأخرت طويلا إعادة هيكلة مؤتمر نزع السلاح، وينبغي أن تتاح الفرصة للبلدان التي تتمتع بالعزم القوي والقدرة على الاسهام في نزع السلاح متعدد الأطراف لأن تنضم إلى مؤتمر نزع السلاح كدول أعضاء كاملة العضوية. ومرة أخرى يود وفدنا أن يلفت انتباه كل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى إلحاح وأهمية إنهاء قضية توسيعه.

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر ممثل الجمهورية الكورية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد أماتو (اليابان) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، واني لعلى ثقة أنكم بشخصيتكم القديرة وخبرتكم الطويلة كدبلوماسي ستساعدون في حل مشاكلنا بحسن استغلال الوقت المتبقي لنا في هذا الجزء الثاني من دورة عام ١٩٩٥.

لقد شعرت اليابان بخيبة أمل شديدة حين علمت بقرار فرنسا استئناف التجارب النووية. وواضح أن عقيدة بلادنا الراسخة هي ضرورة وقف التجارب النووية. وتشعر اليابان بأسف عميق لأن فرنسا قررت استئناف التجارب النووية رغم أننا توصلنا إلى اتفاق في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الأخير في نيويورك، اتفاق ينص على أن تمارس الدول الحائزة على الأسلحة النووية "أقصى ضبط للنفس" في مجال التجارب النووية. وقد ذكر السيد يوهي كونو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اليابان بوضوح في حديثه مع السيد هيرفي دي شاريت وزير الخارجية الفرنسية أن "قرار فرنسا يعد خيانة لثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الدول الحائزة لهذه الأسلحة".

وتود اليابان أن تنتهز هذه الفرصة لتعيد تأكيد موقفها بشأن وقف التجارب النووية، ومؤداه أن الدول النووية، بما فيها فرنسا، ينبغي أن تبقي على هذا الوقف وتراعيه.

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد أرمسترونج (نيوزيلندا): سيدي الرئيس؛ دعوني أولا أرحب بكم بحرارة في جنيف، وأهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وترتبط المكسيك ونيوزيلندا بصداقة قوية، ويمكنكم أن تثقوا في تعاون وفدنا الكامل في كل مهامكم في الأسابيع القادمة.

لقد عملت نيوزيلندا والمكسيك معا لسنوات طويلة في هذا المؤتمر وغيره من منظمات الأمم المتحدة لوضع حد للتجارب النووية. وقد أصبح هذا الهدف الآن في متناول اليد، فللمرة الأولى وافقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحديد موعد نهائي لاختتام المفاوضات من أجل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس إلى حين بدء نفاذها، وعلى أن تتابع بعزم القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وقد جاءت هذه الالتزامات في سياق القرار الذي صدر في أيار/مايو بجعل معاهدة عدم الانتشار معاهدة دائمة، وهو قرار تؤمن نيوزيلندا بأنه يعزز أمن كل البلدان.

وبعد أيام من الارتباط بهذه الالتزامات أجرت الصين تجربة على السلاح النووي. وأبلغت المؤتمر بالاحتجاج الشديد لحكومة وشعب نيوزيلندا في بيان أدليت به في أول هذه الدورة، ويمكن أن تجدوه في الوثيقة CD/1318.

وقد أعلنت فرنسا الآن قرارا باستئناف التجارب في أيلول/سبتمبر في موقع اجراء تجاربها في جزيرة موروروا جنوب المحيط الهادئ. وأود أن أبلغ المؤتمر اليوم بمدى الحنق الذي أعرب عنه شعب نيوزيلندا وحكومته على هذا الاعلان، الذي يتناقض مع الاتجاه الذي يسير فيه العالم، ويتعارض مع الجهود للسير قدما بقضية عدم الانتشار. وقد رفضت نيوزيلندا الحجج التي قدمت في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب للنص على ما يسمى "بتجارب الأمن" في قلب المعاهدة. ونحن نرفض الآن الحجة القائلة إن هناك حاجة إلى مزيد من التجارب لضمان سلامة ترسانة فرنسا النووية قبل بدء سريان المعاهدة. فما من مبرر لاستئناف التجارب يمكن أن يتسق مع الالتزامات بممارسة "أقصى ضبط للنفس" الذي تعهدت به فرنسا في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، أو مع مسؤوليتها بعدم تعريض المفاوضات من أجل معاهدة الحظر الشامل للتجارب للخطر.

لقد تجاهلت فرنسا عند اتخاذها لهذا القرار قوة المعارضة للتجارب التي أبداها في الآونة الأخيرة ممثلو بلدان جنوب المحيط الهادئ في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، والتي تجسدت في المنطقة الخالية من السلاح النووي في جنوب المحيط الهادئ. وقد وافقت فرنسا في ذلك المؤتمر على أن تعاون كل الدول الحائزة للأسلحة النووية واحترامها ودعمها للبروتوكولات ذات الصلة أمر ضروري لتحقيق أقصى فعالية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويتناقض قرار استئناف التجارب مع هذا الموقف، ويعد نكسة خطيرة لعلاقات فرنسا بمنطقة جنوب المحيط الهادئ.

وقد أعلنت حكومة نيوزيلندا عن عدد من التدابير التي اتخذتها ردا على قرار فرنسا، والتي تمس أساسا التعاون في الدفاع. وفي الوقت نفسه حثت السلطات الفرنسية على إعادة النظر في قرارها. وأنا أوجه الدعوة نفسها اليوم هنا، لصالح كل من مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب ووضع فرنسا الدولي. وأدعو الأمانة إلى تعميم بيان رئيس وزرائنا إلى البرلمان النيوزيلندي بهذا الشأن.

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد ستار (استراليا): سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم في هذا المؤتمر، وأن أهنئكم بحرارة على توليكم الرئاسة. واستطيع أن أؤكد لكم تعاون وفدنا الكامل في معالجة القضايا الاجرائية الرهيبة التي تواجه رئاستكم.

وقد طلبت الكلمة اليوم وكلي أسف لأتناول قرار فرنسا باستئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. ووفقا لمعارضة استراليا المطلقة للتجارب النووية فقد أبدت حكومة استراليا بلا لبس اسفها لقرار فرنسا. وأدلى بول كيتنغ رئيس وزراء استراليا بالبيان التالي:

"تأسف استراليا لقرار فرنسا باستئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ الذي أعلنه الرئيس شيراك في ١٣ حزيران/يونيه. وتعارض استراليا بشدة قيام اي دولة حائزة للأسلحة النووية باجراء تجارب نووية. وقد أوضحنا تماما في الشهور الأخيرة معارضتنا للفرنسيين بما فيهم الرئيس شيراك. ويزيد من أسفنا للقرار الفرنسي أن الوقف الذي راعته للتجارب النووية إلى جانب

الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة كان اسهاما قيما في تعزيز عدم الانتشار العالمي. وكانت آخر مرة أجرت فيها فرنسا تجربة نووية في تموز/يوليه ١٩٩١، وأعلنت وقف برنامج تجاربها النووية في نيسان/أبريل ١٩٩٢.

وتتعارض تصرفات كل من فرنسا والصين (التي أجرت تجربة في ١٥ أيار/مايو) مع تعهداتهما في المؤتمر الأخير لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي بالتحلي بأقصى قدر من "ضبط النفس" في اجراء التجارب النووية.

وقد رحبت استراليا بالالتزام في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار باستكمال المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وأي تجربة جديدة تجريها أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية سيلبد حتما الجو البناء لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب في جنيف. وفي الوقت الذي ألاحظ فيه أن اعلان الرئيس شيراك يوحي بأن عدد التجارب النووية سيقتصر على ثماني تجارب بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأيار/مايو ١٩٩٦ فانني أؤكد أن المجتمع الدولي يتطلع إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تكف عن اجراء مزيد من التجارب مع دخول المفاوضات من أجل معاهدة الحظر الشامل للتجارب مرحلتها النهائية والحاسمة.

وباعتباري رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ فسأتصل بزملائي في جنوب المحيط الهادئ لكي نسجل معارضتنا الشديدة لقرار فرنسا باستئناف التجارب، وقلقنا الشديد بشأن آثاره، بما فيها الآثار على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وقد حثت استراليا فرنسا مرارا على أن تنضم إلى بروتوكول المعاهدة. وأثناء المفاوضات في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووية تعهدت فرنسا بالاسراع في النظر في ذلك.

وفي الظروف الحالية قررت الحكومة تجميد التعاون بين استراليا وفرنسا في مجال الدفاع عند مستواه الحالي طيلة استمرار أي برنامج تجارب جديد. وتلقت السفارة الاسترالية في باريس تعليمات بالاحتجاج لدى الحكومة الفرنسية".

وكما يوضح بيان رئيس الوزراء فإن مجموعة من الآثار تترتب على هذا القرار الخطير المؤسف للغاية. غير أن القضايا الأساسية التي ينبغي التصدي لها هنا في مؤتمر نزع السلاح هي الآثار التي ستنعكس على المؤتمر، وبوجه خاص على المفاوضات التي يجريها من أجل التوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب. وقد أولت استراليا أهمية كبيرة لبلوغ هذا الهدف. وهي تعتبره الآن أكثر الحاحا على ضوء نوايا الحكومة الفرنسية واستمرار التجارب الصينية.

لقد توقعنا ضبط النفس من الدول الحائزة للأسلحة النووية دعما لهذه المفاوضات وتعبيرا عن التزامها. والواقع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها قد صادقت على مبدأ "أقصى ضبط للنفس" في الشهر الماضي فحسب. وكما قال رئيس الوزراء الاسترالي فإننا لا نعتبر برنامجا جديدا لتفجيرات التجارب النووية أمرا يتسق مع مراعاة "أقصى ضبط للنفس". غير أننا نلاحظ الالتزام الذي أعرب عنه الرئيس

شيراك أمس بانهاء هذه التجارب بحلول نهاية أيار/مايو ١٩٩٦، والتزامه دون تحفظ بتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب بحلول خريف عام ١٩٩٦. ونحن ندرك أهمية هذين الالتزامين وننتظر أن تفي بهما فرنسا.

والوفاء بالالتزام الأول أمر في يد الحكومة الفرنسية وحدها. غير أن الثاني يتوقف، كما نعرف جميعا، على وجود نص متفق عليه في الوقت المناسب لتوقيعه. ومنذ أسبوع فقط تناولت في حديثي أمام هذه الجلسة العامة القضايا الرئيسية التي تواجهنا إذا أردنا نحن المفاوضين أن نعتبر جادين في عزمنا على ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب وفي موعد لا يتجاوز بالتأكيد عام ١٩٩٦. ومنذ قال الرئيس الفرنسي أنه سيوقف التجارب في أيار/مايو ويوقع في الخريف، أي في وقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر على الأكثر. ويعني هذا أن على هذا المؤتمر أن يستكمل عمله في الصيف، في شهر تموز/يوليه على الأكثر. وأؤكد أن هذا لم يكن ما دار في ذهننا، وما يدور الآن، عند الحديث عن التعهد بعقد المعاهدة "بأسرع ما يمكن". ونحن نأمل في ابرامها في وقت أكثر تبكيرا، وسنعمل من أجل ذلك. ولكن حتى ضمان استكمال العمل في هذا الموعد المستهدف في منتصف العام سيتطلب تحركا كبيرا بشأن القضايا الرئيسية كما ذكرنا بالتفصيل في بياننا في الأسبوع الماضي، وخاصة بالنسبة لنطاق المعاهدة. وعلى ضوء هذا القرار بشأن التجارب وتعهد الرئيس شيراك نتطلع إلى أن تتخذ فرنسا بوجه خاص خطوات ملموسة في عملية التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب حتى يمكن ابرامها في الوقت المناسب.

إن الرد على انفجارات التجارب النووية التي عصفت بالكوكب طيلة عقود هو أن يعتمد المجتمع الدولي معاهدة حظر شامل للتجارب فعالة ويمكن التحقق منها، ونحن نحتاج إلى أكثر من العبارات الرنانة لبلوغ ذلك. ويجب على فرنسا، وكل الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل في الواقع كل المشاركين في هذه المفاوضات أن نشترك في تقديم نتائج ملموسة تحقق هذه الحصيلة. وواضح تماما على ضوء الأحداث الأخيرة أن الحاجة ملحة.

وأود كذلك أن ألفت انتباه المؤتمر إلى تطور آخر، فنتيجة للمشاورات بين رؤساء حكومات بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ أصدر المحفل بياناً على لسان رئيس وزراء استراليا باعتباره الرئيس الحالي للمحفل أود أن أقرأه أمام المؤتمر.

"باسم رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ، وباعتباره الرئيس الحالي للمحفل، أدين قرار فرنسا باستئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. وقد أصدرت حكومات المحفل مفردة بيانات واحتجاجات تعكس مدى عمق خيبة أملها. ويعكس العداء التام المباشر واسع الانتشار لقرار فرنسا في كل أنحاء جنوب المحيط الهادئ السخط الذي شعرت به شعوبنا. ويتفهم رؤساء حكومات المحفل هذا الشعور ويتقاسمونه. وأنا أعبر باسمهم عن معارضتنا الصريحة لقرار فرنسا.

وتحظى البيانات التي أصدرتها الدول النووية الأخرى والبلدان الأخرى في آسيا وفي أنحاء العالم الأخرى بالترحيب. ويأمل قادة المحفل أن تصغي فرنسا إلى ما يقوله العالم وتراعيه.

لقد مارست فرنسا اختيارا بشأن طبيعة التزامها في جنوب المحيط الهادئ. وقد رحب أعضاء المحفل بتحسن العلاقات بين فرنسا وبلدان المنطقة. ويعد قرار فرنسا نكسة كبيرة لهذا الاتجاه، الذي استند جزئيا إلى وقف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٢.

كما تثير الآثار الأوسع لقرار فرنسا قلقا شديدا لدى رؤساء حكومات المحفل، فالقرار الفرنسي يقوض حصيلة المؤتمر الأخير لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي. ويثير القرار الأسف بوجه خاص على ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر، والذي شاركت فيه فرنسا، بضرورة استكمال المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وأن على الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى ذلك الحين التحلي بأقصى ضبط للنفس. ويظل محفل جنوب المحيط الهادئ ملتزما بقوة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب باعتبارها خطوة رئيسية في الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي ثم في النهاية تصفية الأسلحة النووية، فهي تفتح آفاق انهاء التجارب كلية في جنوب المحيط الهادئ وفي غيره. وقد أحاط رؤساء الحكومات علما بالتزام الرئيس شيراك بأن توقع فرنسا هذه الاتفاقية. وسيضعون فرنسا أمام التزامها هذا. كما يدعو رؤساء الحكومات فرنسا إلى أن تلتزم ببروتوكولات معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وأنا على اتصال بزملائي رؤساء الحكومات بشأن الترتيبات لارسال وفد من المحفل لينقل إلى الحكومة الفرنسة مدى عمق قلق المحفل. واعتزم أن يترأس الوفد السناتور ايفانز وزير خارجية استراليا".

الرئيس (متحدثا بالاسبانية) أشكر السفير الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد بيرغونو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على تعيينكم لرئاسة مناقشاتنا، وأن اؤكد لكم التعاون الكامل للبعثة الشيلية، فالصداقة بين شعبينا وحكومتينا وتقديري الشخصي لكم لعملكم الدبلوماسي الواسع، تعزز الشعور بمشاطرة الرؤيا التي تتجلى في بيانكم الهام الذي أدليتم به اليوم هنا.

ونحن نتحرك في أفق يتزايد اتساعاً على الدوام في عملية نزع السلاح النووي، وتطوير نظام عالمي لعدم الانتشار، وتوسيع المناطق الخالية من السلاح النووي. وتمضي المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية قدماً، ولدينا ولاية بدء المفاوضات من أجل صك دولي لحظر المواد الانشطارية المنتجة لأغراض التسلح، وقد مدت معاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمى، وعززت بمجموعة من المبادئ التي بادرت باقتراحها جنوب أفريقيا مع إسهامات من بلدان أخرى منها بلدكم يا سيدي الرئيس. ولا شك أن هذا سيسهم في التقدم نحو نزع السلاح النووي بالتزامات وأهداف دولية فعالة. ونحن نتطلع إلى بدء سريان معاهدة نزع السلاح النووي في أفريقيا، وفي منطقتنا فإن انضمام كوبا إلى معاهدة تلاتيلولكو يفتتح مرحلة جديدة وإيجابية لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد ارتبطت بلادي، بإيمان عميق وبطريقتها الخاصة، بهذه الاتجاهات، ولعبت دوراً كبيراً في تحديث معاهدة تلاتيلولكو واستكمال مفاوضاتها بشأن الضمانات الواسعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذه الصورة التي رسمتها تبدو كذلك كخطوات ردة واضحة مواصلة جمهورية الصين الشعبية للانفجارات النووية، والانفجارات التي أعلن عنها مؤخراً الرئيس الفرنسي. وصحيح أن الدولتين قد انضمتا بالكامل إلى معاهدة عدم الانتشار، ورددتا أن هذه التجارب، ذات المدة

المحدودة للغاية، لا تغير بأي حال عزمهما السياسي على إبرام معاهدة عالمية لحظر التجارب في المستقبل، وهو ما جهد السفير إيريرا في إيضاحه. ولكن دعونا نكون أكثر تحديداً، ونعترف بأن التجارب التي أعلن عنها ستعطل توقيع الاتفاق، وأنها تعد مثالاً سيئاً لا يتوافق مع روح عدم الانتشار، وإهانة للمشاعر العميقة لشعوب جنوب المحيط الهادئ، التي لم تجر استشارتها، والتي لا تريد هذه التجارب في بيئتها الجغرافية أو الطبيعية.

ويجري وزراء البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ مشاورات دائمة في هذه المسألة. وقد أصدرت حكومتنا بياناً عاماً أطلب تعميمه في مؤتمر نزع السلاح.

وإذا مضينا إلى أبعد من حدود الجدال الذي يفصل بيننا فإن علينا أن نشغل أنفسنا بالمنظور الذي نقترب به من مفاوضات بهذا القدر البعيد من الأهمية مثل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل المقبلة للتجارب النووية. وعلينا أن نعبئ الجهود لمتابعة مشروع التعايش العالمي الذي يلهم كل العاملين في النظام، علينا أن نعبر العتبة التي تقول من المواجهة إلى الرصد والثقة المتبادلة. وكما تبينتم بنفسكم يا سيدي الرئيس، وكما أكد السفير هو ممثل الجمهورية الكورية، فإن هيكل مؤتمر نزع السلاح واساليب عمله السائدة ليست مواتية لهذه الأهداف السامية، لكن حكومة شيلي ستكون دائماً على استعداد للتحرك إلى الأمام نحو اتفاقات ملزمة تقلل إلى أقصى حد الخطر النووي وخطر أسلحة الدمار الشامل بزيادة وتيرة المفاوضات كما أكد كل المتحدثين اليوم، في إطار جداول زمنية وبرامج عمل تجعل من المستحيل علينا أن نتهرب من المسؤوليات التي أصبحت مسؤوليات لا مهرب منها.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد سنكلير (كندا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في المقام الأول أن أنضم إلى غيري في تهنئتكم، باعتباركم أحد شركاء كندا في رابطة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، على توليكم الرئاسة. وأنا واثق من أننا بين أيد قديرة، وأن المؤتمر سيحقق تقدماً متواصلاً تحت رئاستكم.

وقد صدرت إلي التعليمات بأن أتحدث أمام هذه الجلسة العامة في مسألة التجارب النووية، فقد عرفنا مع الأسف بقرار فرنسا باستئناف برنامج تجاربها النووية. ونحن نذكر القرار الذي اتخذ منذ شهر واحد فحسب في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار بمد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كما نذكر الالتزام الذي ارتبطت به كل الدول الأطراف في المعاهدة بوضع مبادئ وأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي هذه المبادئ والأهداف أكدت فرنسا، مع بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزامها بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بمتابعة "مفاوضات حسنة النية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي". وقد اتفقنا في هذه المبادئ والأهداف على أن علينا أن نستكمل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية "في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦"، واتفقنا جميعاً على أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى ذلك الحين أن "تتحلى بأقصى ضبط للنفس". وفي الفترة القصيرة التي انقضت منذ هذه الأحداث التاريخية. أجرت الصين بالفعل تجربة نووية، وأمامنا الآن القرار الفرنسي، وكلاهما أمر يؤسف له، لكنهما يوضحان أن عملنا هنا أكثر إلحاحاً. ويجب أن نضاعف جهودنا

لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وأن نبدأ العمل فوراً بشأن اتفاقية تخفيض. وقد أحطنا علماً بتعهد الرئيس شيراك بأن يوقع دون شرط معاهدة الحظر الشامل للتجارب في خريف عام ١٩٩٦. ويجب أن نعمل معاً جميعاً لضمان الوفاء بالالتزامات التاريخية التي تعهدنا بها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وتلتزم كندا من جانبها بالعمل من أجل واقع عالمي جديد؛ واقع يخلو من التجارب النووية. ويجب أن نسرع بعملنا نحو هذا الهدف.

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر مثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد نوربيرج (السويد): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أعبر عن تهاني وفدنا الحارة لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر، كما أنتهز الفرصة لأشارك الزملاء الآخرين الترحيب بكم بيننا، وأتمنى لكم كل النجاح في واجباتكم الحالية.

لقد طلبت الكلمة لأبلغ الجلسة العامة بأن السيد انجوار كارلسون رئيس وزراء السويد أدلى في أول حزيران/يونيه ١٩٩٥ ببيان عقب إعلان فرنسا أنها ستستأنف تجاربها النووية. واستشهد ببيان رئيس الوزراء حيث يقول:

"تأسف السويد أشد الأسف لأن فرنسا قررت استئناف تجاربها النووية. وقد أبلغنا هذا أيضاً مباشرة إلى الحكومة الفرنسية. ويزيد من صدمة القرار الفرنسي أنه يأتي بعد شهر فقط من مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي وعدت الدول الحائزة للأسلحة النووية خلاله بالتحلي "بأقصى ضبط للنفس" بالنسبة لإجراء مزيد من التجارب النووية. وتشعر الحكومة السويدية بالقلق لأن المفاوضات الجارية في جنيف بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية لا يمكن إلا أن تتأثر تأثراً سلبياً بالقرار الفرنسي. وهدفنا هو أن نعقد المعاهدة في موعد لا يزيد عن عام ١٩٩٦. وستحظر هذه الاتفاقية إلى الأبد التجارب النووية وكل الانفجارات النووية الأخرى. واعتبر من قبيل البديهيات أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي سيتمسكان بالوقف. كما ألاحظ أن فرنسا أعلنت أن التجارب، التي أصبحت الآن مقررة، ستتوقف في ربيع عام ١٩٩٦. وأثق في أن مفاوضات جنيف ستختتم بأسرع ما يمكن، وأن فرنسا ستوقع الاتفاقية".

الرئيس (متحدثا بالاسبانية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد سكوغمو (النرويج): سيدي الرئيس هل تسمحون لي بأن أرحب بكم بدوري في جنيف وأهنئكم على توليكم هذا لمنصب الرفيع؟ اننا نشعر بالثقة في أنكم ستقدمون قيادتكم القديرة في وقت يواجه فيه المؤتمر تحديات حاسمة.

لقد طرحت سيري بجيركي وزيرة الخارجية في بيان أدلت به أمام مؤتمر نزع السلاح منذ أسبوع واحد فقط آراء الحكومة النرويجية بشأن القضايا المطروحة على مؤتمر نزع السلاح والقضايا المتعلقة بنزع السلاح. وأشارت بهذه المناسبة كذلك إلى النجاح في عقد معاهدة عدم الانتشار، التي أكدت أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحلى بأقصى ضبط للنفس بالنسبة للتجارب النووية. وينبغي لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إجراء مزيد من التجارب النووية.

ومن هنا فإننا نشعر بخيبة أمل شديدة من قرار الحكومة الفرنسية باستئناف التجارب النووية. وقد طلب مني أن أبلغكم برد فعل الحكومة النرويجية بعد الإعلان في باريس. وتأسف النرويج بشدة للقرار الفرنسي باستئناف التجارب النووية. ويمثل هذا القرار نكسة فيما تحقق من تقدم في جهود نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وقد يؤدي إلى توتر المفاوضات الجارية بشأن التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح. ونخشى أن يعقد القرار الفرنسي جهود عدم انتشار الأسلحة النووية، وألا يقود إلى جهود للتقليل كثيراً من دور الأسلحة النووية في المجتمع العالمي. ومن هنا تحث الحكومة النرويجية السلطات الفرنسية على الرجوع عن قرارها.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل النرويج على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد سويفت (ايرلندا): سيدي الرئيس، أتسمحون لي بأن أوجه لكم تهنئة مزدوجة، أولاً على توليكم منصب رئاسة المؤتمر للفترة الحالية وثانياً فرغم أن ٣٣ عاماً ليست للأسف فترة طويلة من حيث نزع السلاح فإن لها بالتأكيد انعكاساتها من حيث الحياة البشرية، وأنا أهنئكم على عودتكم ثانية إلينا.

لقد طلبت الكلمة هذا الصباح لأبلغ المؤتمر ببيان أدلى به نائب رئيس الوزراء الايرلندي بالأمس عن مسألة استئناف التجارب النووية. يقول البيان:

"أعرب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الايرلندية اليوم عن قلقه الشديد لإعلان عزم فرنسا على استئناف التجارب النووية في أواخر هذا العام. وسيعتبر هذا القرار نكسة للجهود للتوصل إلى حظر مبكر وكامل للتجارب النووية.

لقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الأخير لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في نيويورك بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب في موعد لا يزيد عن عام ١٩٩٦. ودعا المؤتمر الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى حين سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى التحلي بأقصى ضبط للنفس. وعلى ضوء حصيلة المؤتمر فإن من المخيب للآمال بوجه خاص أن دولتين نوويتين، هما فرنسا والصين، قد قررتا مواصلة التجارب".

وأخيراً أود أن أبدي مشاركة وفدنا للآراء التي عبر عنها السفير الكوري ومؤداها أن توسيع عضوية هذا المؤتمر قد تأخرت كثيراً.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل ايرلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

البارون غيليوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس أود أولا أن أرحب بكم في هذا الاجتماع وأن أعبر عن مدى سرورنا لرؤيتكم تشرفون مباشرة على حصيلة عملنا. لقد جئتم في وقت حاسم بالنسبة للمؤتمر، وستحتاجون إلى كل سلطتكم لضمان أن يحقق أخيراً تقدماً في مجالات أخرى غير معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتستطيعون أن تثقوا في أنكم ستتلقون التعاون الكامل من وفدنا.

لقد طلبت الكلمة صباح اليوم لأعرب عن رد فعل حكومتي لإعلان الرئيس شيراك استئناف فرنسا لتجاربها النووية. وتشعر بلجيكا بخيبة الأمل من القرار الفرنسي باستئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ، وهي تتفهم خيبة أمل أولئك الذين كانوا يتوقعون، في أعقاب تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي، عدم استئناف التجارب. غير أن بلجيكا تلاحظ بيان الرئيس شيراك بتحديد عدد التجارب بثماني تجارب، تجرى آخرها في شهر أيار/مايو القادم على الأكثر، وبتعهده بتوقيع معاهدة حظر التجارب في عام ١٩٩٦.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا): سيدي الرئيس، أود كالمتحدثين السابقين أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بكم في جنيف. ومع قرب وصول ممثلنا الدائم الجديد فستتاح لوفدنا سريعاً فرصة تهنئتكم رسمياً على تولي رئاسة المؤتمر. كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر سلفكم فخامة السفير دون نانجيرا ممثل كينيا لإسهامه في عمل المؤتمر. وقد كان مصدر سرور كبير أن نشهد زميلاً أفريقياً في مقعد الرئاسة.

وقد طلبت الكلمة لكي أعبر عن قلق حكومة جنوب أفريقيا العميق لقرار حكومة فرنسا باستئناف برامج تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ. وقد لاحظنا ردود فعل دول ذلك الإقليم، وأيدنا معارضتها الشديدة لاستئناف برنامج التجارب الفرنسية في جزيرة موروروا. وتعلن جنوب أفريقيا تضامنها مع هذه البلدان في معارضتها للتجارب المقترحة.

ويثير القرار الفرنسي القلق بوجه خاص لأنه يأتي أثناء مفاوضات حساسة من أجل معاهدة حظر شامل للتجارب، وبعد قليل من الاختتام الناجح لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك المؤتمر تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتحلي بأقصى ضبط للنفس إزاء التجارب النووية إلى حين بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد تعزز نظام عدم الانتشار الدولي وتلقى الدعم من اعتماد مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي دون تصويت في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وكنا ننتظر من كل الدول أن تحترم كلاً من نص وروح المبادئ والأهداف التي تفاوضت بشأنها واتفقت عليها. وقد لعبت فرنسا بوجه خاص دوراً نشطاً في هذه المفاوضات.

وتحث حكومة جنوب أفريقيا الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في قرارها، والإبقاء على وقفها للتجارب إلى حين بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب وقد أرسلت بالفعل آراء مماثلة إلى حكومة فرنسا في اجتماع مع القائم بالأعمال الفرنسي في بريتوريا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتعتزم حكومتنا عقد مزيد من الاجتماعات مع حكومة فرنسا في كل من بريتوريا وباريس للتعبير عن آرائها في هذه المسألة.

وأوضحت معارضة جنوب أفريقيا للتجارب النووية كذلك لجمهورية الصين الشعبية حين أجرت تفجيراً نووياً في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥. ونحن نعتقد أن قرار فرنسا خطوة إلى الوراء في جهود المجتمع الدولي لحظر التجارب النووية. وإلى جانب حث حكومة فرنسا على إعادة النظر في قرارها فإننا نود أن ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أوقفت تجاربها أن تواصل "التحلي بأقصى ضبط للنفس".

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة للرئاسة.

السيدة بوتاسوليس (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أهنئكم بتولي رئاسة المؤتمر، واني لعلى ثقة من أننا سنستفيد من إسهاماتكم القيمة، كما سبق أن استفدنا في الماضي من القائمة الطويلة لأسلافكم اللامعين من بلدكم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لأشكر سفير كينيا الموقر على جهوده حين ترأس المؤتمر، ولكي أشارك المتحدثين السابقين الذين رحبوا رسمياً بالسفراء في مؤتمر نزع السلاح.

وقد طلبت الكلمة صباح اليوم لأدلي ببيان عام، فقد بدأ الجزء الثاني من مؤتمر نزع السلاح أمام خلفية من القرار الذي اعتمد منذ بضعة أسابيع في نيويورك حيث قررت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديد هذا الصك الى أجل غير مسمى. وقد أشار كل المتحدثين هذا الصباح تقريبا الى هذه الحقيقة بشكل أو بآخر. وكما تعرفون فإن كوبا ليست طرفاً في هذه المعاهدة، التي تشعر بأنها لا تغطي مصالحها الاستراتيجية الأساسية. إلا أن هذا لا يعني أننا نواجه أي صعوبة أمام فكرة عدم الانتشار حين ينظر اليها من نهج شامل غير تمييزي، وتطبق رأسيا وأفقياً على السواء، وهذه شروط نعتبرها أمرا لا غنى عنه لتحقيق العالمية ودعم مصداقية الصك. وبالنسبة لكوبا والبلدان الأخرى الممثلة هنا يجب أن يكون منع الانتشار حافزا على نزع السلاح النووي، الذي هو هدفه الأساسي، وليس تكريس حيازة الأسلحة النووية. ولهذا السبب فقد شاركنا هذا الصباح في النداء الذي وجهه هنا في الاسبوع الماضي سفير باكستان الموقر الى الدول النووية بأن تقرر أمام هذه الهيئة أن تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى ليس في نظرها مرادفاً لحيازة هذه الأسحة الى أجل غير مسمى.

وتعتبر الروابط التي سعى البعض مؤخراً الى اقامتها، وبمقتضاها يخضع حق بعض البلدان المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لعضويتها أو عدم عضويتها في معاهدة عدم الانتشار أمرا غير مبرر ولا مقبول. ويتأكد ذلك أكثر اذا رأينا الشكاوى العلنية المبررة لكثير من الدول الأطراف في هذه المعاهدة من الطريقة التي تطبق بها عليهم أحكام مادتها الرابعة ذات الصلة.

وحتى عهد قريب كان من قبيل الاستثناء ألا يرحب أي بيان يدلى به هنا بانتهاء الحرب الباردة، ويسلم بالفرص المتاحة لتقدم لا رجعة فيه في مجال نزع السلاح. فقد انقضت الأسباب التي ولدت مبدأ الردع النووي، وبدت الظروف ناضجة لتحقيق أمنية كثير من شخصيات العالم البارزة، ومن بينهم دون الفونسو غارسيا روبلز، في التوصل الى اتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح.

ومن المؤسف أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن الأحداث لم تتبع هذا المسار الذي بدا حينئذ واضحاً للمنطق والعقل. فنحن لا نشهد اليوم فحسب صعوبة في التصديق حتى على الاتفاقات المتواضعة للحد من التسلح التي عرضت ذات يوم بحماس على هذه الهيئة، بل نشهد كذلك مواصلة الجهود لتحسين أداء الأسلحة النووية. وبعبارة أخرى فإن الوضع الى حد كبير هو أن الارادة السياسية اللازمة لا لعقد اتفاقات نزع السلاح النووي فحسب بل كذلك لإقامة هيئة مساعدة لهذا المؤتمر لتناول هذه القضية لم تتوافر بعد. ولا يمكننا إلا أن نأسف لهذا الوضع، الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على ما يعتبره الجميع هنا مفاوضاتنا ذات الأولوية أي المفاوضات الرامية الى إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن.

واسمحوا لنا أن نشير باختصار الى أمانينا بالنسبة للمعاهدة القادمة للانهاء الكامل للتجارب، ومن وجهة نظرنا ستكون هذه المعاهدة صكاً سياسياً تلتزم فيه الدول الأطراف بألا تواصل التجارب لتحسين أسلحتها النووية. وستكون خطوة أولى في الطريق الصحيح نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويجب أن يكون نظام التحقق في المعاهدة مناسباً وكافياً وفعال التكلفة بوضوح، وأن يكون التنظيم هيئة حكيمة مسؤولة عن ضمان تلبية الأهداف الأساسية للاتفاق. ولا يبدو لنا وجود نظام تحقق بالغ التطور يعمل بنسبة ١٠٠ في المائة أمراً أساسياً في اختتام مفاوضاتنا.

وقد قال آخرون إنهم لا يريدون أن تكون المعاهدة القادمة لخفض التجارب معاهدة حظر جزئي أخرى للتجارب، أو أن تضع عتبات جديدة للتجارب بحيث تكون النتيجة النهائية هي استمرار الانتشار الافقي. ونحن نشاطر هذا الرأي، ومن ثم نرى أنه أمر ملح للغاية أن تنتقل مفاوضاتنا الى مسألة نطاق المعاهدة المقبلة.

وهناك موضوع آخر بالغ الأهمية في مناقشاتنا، هو مستقبل المفاوضات بشأن المواد الانشطارية. وأول ما أود أن أفعله هنا هو أن أعبر عن تقدير وفدنا للعمل الذي قام به السفير شانون باعتباره منسقاً خاصاً لهذا الموضوع. وواضح في ذهننا أن مفاوضات عن هذا الموضوع لا ترمي الى التخفيض التدريجي للمخزونات الموجودة لن تكون أبداً مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، بل ستتجه بالأحرى الى ادامة الوضع السائد غير المتكافئ والخطر. ومن صالح الجميع أن تتناول اللجنة هذه المسائل لبدء عملها. إلا أننا نرى أنه لن يكون مفيداً في الأجل الطويل أن يبدأ المؤتمر النظر في هذه القضية دون أن تكون هناك كذلك هيئات مساعدة تعمل في المواضيع الأخرى التي تعلق عليها كثير من الوفود أهمية وهي بالتحديد ضمانات الأمن السلبي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فالاتفاق المبكر على هذه البنود لن يعزز فحسب الثقة اللازمة

لأي مفاوضات، ويبدد أي شكوك قد تثور بشأن الأماني المقبلة بالنسبة لبنود ضمانات الأمن السلبي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي بل سينهي كذلك الجمود الذي وقعنا فيه في الأسابيع القليلة الأخيرة، والذي لا يمكن السماح باستمراره.

وأنا استبعد عن قصد من الملاحظات التي أبديتها لتوي مسألة إنشاء هيئة مساعدة تعنى بموضوع الشفافية في التسلح. ففي رأينا أن تكرار السياق الذي تم فيه تناول هذه المسألة في العامين الماضيين لا يبشر بأي أمل في التقدم. ولتفادي تكرار السيناريو الذي عشنا فيه بالفعل، والذي لم تكن له أي جدوى في التقدم بهذا الموضوع، فإننا بحاجة الى اتفاق مشترك على ولاية لجنة متخصصة جديدة. ونحن نعبر عن شكرنا للمشاورات التي أجراها السفير الألماني هوفمان بشأن مستقبل هذه الولاية، وقد أبلغناه بمواقفنا الموضوعية في هذه القضية. ومن ثم فإننا نؤيد تعيين منسق خاص لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن، حتى يمكن أن تستمر المشاورات الى حين التوصل الى نتيجة مرضية.

وفي رأينا أنه لا بد كذلك من اتخاذ قرار بإنشاء لجان وبدء العمل في المجالات التي أشرت اليها من قبل، ويجب أن نقرر تعيين منسقين خاصين للمسائل الواردة في جدول الأعمال، وسير المؤتمر وتوسيعه، حتى يمكن اجراء المشاورات الى أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسائل.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أتناول بإيجاز مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح، وأن أبين من جديد موقفنا الوطني المعروف بالفعل لأعضاء هذه الهيئة. إننا لا نزال مقتنعين بأن أفضل اقتراح طرح حتى الآن هو الاقتراح الذي قدمه منذ فترة السفير أوسوليفان ممثل استراليا، فقد كان هذا اقتراحا صائباً ومنصفاً ومتوازناً وعاقلاً بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، لأنه لا يضع سابقة غير ملائمة في شكل معاملة خاصة، أو شروطاً بالنسبة لأي مرشح، ولأنه يوفر استجابة شاملة لتطلعات عدد كبير من الدول المراقبة التي ربما انتظرت طويلاً صدور قرار عن هذا المؤتمر. وهذا هو السبب الذي يمنعنا من قبول نهج حل هذه المسألة حالة بحالة.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): سيدي الرئيس، أتسمحون لي أن أنضم الى الآخرين في التعبير عن ترحيبنا وتهنئتنا؛ لقد تحدثتم عن الشرف المزدوج في أن تتولوا رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتمثلوا المكسيك هنا للمرة الأولى، وأنا ووفدنا أتقدم اليكم بتحية مزدوجة، فالعلاقات الحارة بين بلدينا المتجاورين معروفة جيداً.

وتبدي الولايات المتحدة كذلك أسفها لأن فرنسا تعتزم استئناف التجارب النووية. وتواصل الولايات المتحدة حث كل الدول النووية، بما فيها فرنسا، على أن تنضم الى الوقف العالمي أثناء عملنا لاستكمال معاهدة الحظر الشامل في أقرب وقت ممكن. ونحن نلاحظ بوجه خاص في هذا الصدد تعهد الرئيس شيراك القوي بإنهاء التجارب الفرنسية في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٦، وبتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب

في موعد لا يتجاوز خريف عام ١٩٩٦. وسنواصل العمل مع فرنسا ومع كل الدول المشاركة الأخرى في مفاوضات الحظر الشامل لضمان أن تكون المعاهدة جاهزة للتوقيع في أقرب وقت ممكن.

وهذه الملاحظات مستمدة من البيان الذي أدلى به في ١٣ حزيران/يونيه السكرتير الصحفي للبيت الأبيض. وأطلب أن يعتبر نص هذا البيان وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح شأنه شأن رد فعلنا في الشهر الماضي على آخر التجارب النووية الصينية.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة.

السيد بن جلون - تومي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أرحب بكم وبالسفراء الجدد الآخرين في المؤتمر، وأن أهنئكم على توليكم الرئاسة. ونحن بالتأكيد نمر بنقطة حاسمة في عمل المؤتمر، وسنحتاج الى خبرتكم وحكمتكم. وأود كذلك أن أشكر السيد دون نانجيرا سفير كينيا على العمل الذي قام به كرئيس للمؤتمر.

وقد طلبت الكلمة بعد أن أصغيت باهتمام الى كل الأهداف التي حددتها الوفود التي تحدثت اليوم، فقد أكد الجميع، بما فيهم أنتم يا سيدي العمل الذي ينتظرنا، وأن المجتمع الدولي ينتظر الكثير من هذه الهيئة، وقد قدمتم عدداً من الاقتراحات الهامة. وأود من جانبي أن أكون أكثر واقعية الى حد ما، اذا جاز لي التعبير، ففي الوقت الذي أؤمن فيه بأن التقاليد جديرة بالاحترام، وبأن لدينا كل الثقة في منسقينا الاقليميين الذين تجتمعون بهم مرة كل اسبوع، فإنني أشعر بأنه لما كان المؤتمر لم يقم بعد بالكثير، وكانت هناك عقبات حقيقية، فإن كل المحيطين بهذه المائدة يدركون أن هناك مشاكل، وأننا نحتاج الى مشاورات جادة للغاية حول المسألة، وأعتقد أننا لو مضينا بالطريقة التي نمضي بها كل اسبوع فسيكون من المدهش أن نحقق أي شيء بحلول الخريف.

واسمحوا لي أن أتقدم اليكم باقتراحين. وأعتقد أنه سبق لي الاشارة اليها بالفعل، وهما أن علينا إما أن نعقد اجتماعاً غير رسمي بعد الجلسة العامة الرسمية لنحاول مناقشة هذه القضية أو أن نشكل تحت رئاستكم فريقاً، يكون مفتوح العضوية بالطبع أمام الجميع، لمناقشة هذه المسائل، ومحاولة التوصل إلى قدر من كسر جمود الوضع، وإعادة تشكيل الفرق العاملة، والتمكن من تعيين منسقين، ودفع المؤتمر الى السير في عمله من أجل الأهداف العزيزة علينا. وأنا شخصياً لا أعتقد أننا اذا استمررنا في إعداد خطابات جميلة معدة سلفاً عما ننتظره من عملنا فسنتوصل الى نتيجة قبل نهاية الدورة، ومن ثم فإنني أناشدكم أن تحاولوا التوصل الى حل قد لا يكون أرثوذكسيا أو تقليديا، لأننا على أي حال لسنا عند نقطة تقليدية أو عادية من عمل مؤتمرنا.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة تجاهي، وعلى اقتراحاته، ولتكونوا على ثقة من أنني سأعمل بها.

السيد أدلاديجي (نيجيريا): سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بأن أبعث اليكم باسم القائم بأعمالنا التهاني الحارة للوفد النيجيري على توليكم الرئاسة، وأن أعبر كذلك عن اعتذاره عن الغياب، وأثق أنه عند عودته سيعبر عن تحياته الرسمية لكم بطريقة أفضل.

وأود أن أستسمح زملائي في مجموعة الـ٢١ وأبلغهم أن هناك حاجة إلى أن نجتمع لفترة قصيرة بعد هذه الجلسة العامة اذا وافقهم هذا. كما نشكر سفير المغرب لاقتراحه السابق ونود أن نقول إنه يدور بالفعل في ذهن مجموعتنا.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد ناصري (ايران): سيدي الرئيس، أود أن أعبر عن سروري الشديد إذ تقود عملنا شخصية بارزة من المكسيك. وأؤكد لكم يا سيدي تعاون وفدنا الكامل.

وأنا أتحدث الآن لمجرد التعليق على بعض البيانات التي قدمت اليوم بشأن التجارب النووية، كما سأدلي بملاحظة قصيرة بشأن الاقتراح الذي قدمه سفير المغرب الموقر.

وبالنسبة للمسألة الأولى، مسألة التجارب النووية، أود أولاً أن أقول انه كان مفهوماً ومتفقاً عليه بعد انتهاء مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، وعقب تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى، أن كل الدول الأعضاء ستواصل بعزم جهودا واسعة نحو نزع السلاح. وأعتقد أن من الواضح تماماً أن محاولات التجارب النووية تتعارض مع الهدف الأساسي لتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي الى أجل غير مسمى.

وثانياً أعتقد أنه وجد طيلة وقت التحضير فضلاً عن المؤتمر نفسه، رأيان مختلفان متميزان. أولهما يقول إنه لا يمكن أن يوجد جو من الثقة يقود أو يؤدي الى المتابعة الأمينة لنزع السلاح إلا عن طريق تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وكان هناك بالطبع رأي آخر أكد طيلة الوقت أنه مع تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى فستتمتع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحرية أكبر في متابعة جدول أعمالها على أساس أهدافها الخاصة. وأعتقد أن حقيقة أن محاولات التجارب النووية تتم بعد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لا قبلها تعني بوضوح أن الوقف هو وحده الذي أبقى التجارب النووية ساكنة، ولكن المشاغل بشأن حصيلة مؤتمر معاهدة عدم الانتشار كانت بدورها رادعاً أساسياً أمام التجارب النووية.

وألاحظ أن معظم البيانات التي قدمت اليوم احتجاجاً على إعلان فرنسا قد جاءت من دول كانت من بين أنشط الدعاة الرسميين الى تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى. فقد كانت هذه الدول تعتقد أن مجرد تمديد المعاهدة هو بوابة الفردوس. لكن كثيراً من الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تكن تشاركها هذا التفاؤل. ويجب أن أقول إنها لم يكن يخامرها وهم. ومن ثم فليس بالغريب أن نجد هذه المجموعة الثانية اليوم مقيدة وصامتة بشأن هذه المسألة.

أما عن الاقتراح الذي قدمه اليوم سفير المغرب فيجب أن أقرر أنني أجده مفيداً للغاية، ونود أن نعبر عن تأييدنا له.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أشكركم يا سيدي الرئيس على اعطائي الكلمة مرة أخرى. لقد أصغيت باهتمام الى تعليقات زملائنا. ولا أعتزم بالطبع الرد على كل واحد منهم. وإنما أود فحسب، اذا سمحتم لي، أن أشاطركم بعض الأفكار الموجزة التي وردت الى خاطري، وهي ثلاثة أفكار.

أولاً، تحدث البعض عن انتهاك الثقة أو خيانة الثقة، بعد نتائج مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ولما كان هذا مؤتمر أخذناه بجدية شديدة، فلا أعتقد، كما قلت لتوي لكنني أود أن أكرر هذا ثانية، أن الأمور يمكن أن توصف بهذه الصفة. لقد شاركنا، في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، في المبادئ والأهداف التي تفاوضنا من أجلها بروح الجدية، بروح المسؤولية، في جو من الثقة والشفافية، وفي أحيان كثيرة مع مشاركين موجودين في هذه القاعة اليوم، وقد تكرم بعضهم بالاعتراف بالدور النشط الذي قمنا به هناك، لقد تفاوضنا بشأن هذه المبادئ بإخلاص دون أن نخفي أبدا - وأنا أؤكد هذه النقطة - ما هي ضروراتنا، وما هي حدودنا، وما هي قيودنا، في المقام الأول إزاء مسألة التجارب. وأولئك الذين حضروا هذه المفاوضات ليسوا بحاجة الى أن نذكرهم بأن شيئاً لم يخف هناك، واذا كانت بعض الصيغ قد اعتمدت وبعضها لم يعتمد، فذلك بالتحديد لأن الجميع كانوا يدركون أن هناك قدراً من عدم اليقين بشأن استئناف تجاربنا. وأود أن أؤكد أننا أخذنا هذه المبادئ على محمل الجد، وأننا نحترمها وسنحترمها، في مسألة التجارب وفي غيرها من المسائل، سواء كانت مسألة الموضوع، أو مسألة الجدول الزمني لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أو بشكل أكثر عمومية أداء مسؤولياتنا في عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتترتب النقطة الثانية على النقطة الأولى، وتتعلق بالربط الذي قام به عديد من زملائنا بين الاعلان الذي أدلى به رئيس الجمهورية الفرنسية ومفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولقد قلت لتوي إنه ليس هناك ربط في نظرنا، وهو ما قررناه منذ اليوم الأول للمفاوضات قبل عام ونصف، بين استمرار أو استئناف التجارب النووية والمفاوضات. واذا كان هناك حقيقة ربط فلا بد أن يكون ربطاً عكسياً، فكما قالت سلطاتنا على أعلى مستويات الدولة، وكما أكدت بنفسي هذا الصباح، فإن إعلان رئيس الجمهورية منذ يومين لا يحوي قراراً واحداً بل قرارين. الأول هو الاعلان عن سلسلة تجارب أخيرة، والثاني هو أن فرنسا تعهدت بتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب قبل نهاية عام ١٩٩٦. والنقطة التي أكدتها الحكومة الفرنسية أكثر من مرة، والتي أكدتها أنا نفسي هذا الصباح، هو أن هذا القرار الهام الثاني بشأن التعهد بتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب لم يكن ممكنا دون القرار الأول.

وثالثاً وأخيراً أود أن أذكركم بالنسبة لدواعي القلق التي أبديت هنا هذا الصباح أننا استمعنا لها باهتمام، وأننا حاولنا الى أقصى حد ومقدماً أخذها في الاعتبار وتلبيتها، وهذا هو السبب في أننا بذلنا أفضل جهودنا في هذه المسألة لكي نوفر الشفافية أمام الرأي العام الدولي - الشفافية في الطريقة التي أعلن بها القرار، والشفافية في الاعلان مقدماً عن عدد التجارب وموعدها النهائي، وأخيراً الشفافية في الاقتراح الذي قدمه علنا رئيس الجمهورية قبل يومين ومؤداه أنه في سياق استكمال تجاربنا، يمكن اتخاذ الترتيبات لكل العلماء البارزين ذوي المعرفة في هذا المجال ، والذين يريدون أن يأتوا ويروا في الموقع أنه ليست لهذه التجارب آثار على البيئة.

هذا ما أردت أن أقوله بإيجاز لكي أطمئن المؤتمر أننا سنظل نتبع هذا المسار، سنظل نتبع مسار أداء مسؤولياتنا الدولية، سنظل نتبع مسار الشفافية مع شركائنا، سنظل نشارك بنشاط في المفاوضات من أجل التوصل الى معاهدة الحظر الشامل، حتى ننتهي في العام القادم الى اتفاقية جيدة، أي الى اتفاقية مقبولة من الجميع.

الرئيس (متحدثاً بالاسبانية): لم يطلب أحد آخر الكلمة.

وقد قامت الأمانة بتعميم جدول زمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته المساعدة في الاسبوع القادم. وقد وضع هذا الجدول بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وهو ارشادي فقط حسبما جرت عليه العادة، ويمكن تغييره اذا ما لزم ذلك. واذا لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد الجدول الزمني، مع تحفظ واحد هو أنه من المحتمل أن نتمكن من تنفيذ اقتراح سفير المغرب في الوقت المناسب، وأن يدعو الرئيس الى اجراء مشاورات يجري فيما بعد تحديد اطارها وتفاصيلها.

وقد تقرر ذلك.

وليس أمامي الآن عمل آخر ولذلك فسأؤجل اجتماع الجلسة العامة. وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم ٢٢ حزيران/يونيه الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ بعد الظهر